

في كلمته المهمة أثناء افتتاح المؤتمر الفرعي لمجلي إب:

رئيس الجمهورية: لن نتراجع عن الديمقراطية مهما كانت المنفصات



■ **حث فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المسؤولين في الحكومة والسلطة المحلية على "أن لا تضيق صدورهم من الرأي والرأي الآخر".**

سيتم تعديل قانون السلطة المحلية للانتقال إلى الحكم المحلي

كل محافظة ووحدة إدارية سوف تتحمل كل الصلاحيات والمسؤوليات

تقتصر مهام وصلاحيات السلطة المركزية على البرمجة والتخطيط والإشراف فقط

وليس لري القات. وأشار فخامة الرئيس إلى ماكانت تتمتع به محافظة إب قبل عشر إلى خمس عشرة سنة من غنى في إنتاج عيون المياه وبخاصة في منطقة وادي السحول التي كانت تلبى احتياجات العديد من المناطق في المحافظة بل والمناطق المجاورة في محافظة تعز.

وقال: إن إبدات أبار المياه في العديد من مناطق إب تضاعف مايجعل هذه المحافظة التي كانت غنية بالمياه سابقاً بحاجة ماسة في غضون سنوات القليلة القادمة إلى مشاريع تحلية مياه البحر مثل محافظة تعز التي ستلبي احتياجات سكانها عن طريق تنفيذ محطة تحلية مياه البحر في المخا.

كما وجه فخامة الرئيس وزارة الزراعة والري ووزارة المياه والبيئة والسلطات المحلية بإيقاف استنزاف المياه وحظر الحفر العشوائي لأبار ومنع عمل الحفارات في مختلف المحافظات. وقال: أوقفوا الحفر العشوائي لأبار ونفذوا مشاريع حواجز وكرفانات في المناطق التي تتدفق إليها سيول مياه الأمطار لتغذية أحواض المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار خصوصاً بعد نجاح هذه التجربة في دول المغرب العربي والأردن. حيث أثبتت الكرفانات أنها أفضل في تغذية المياه الجوفية من السدود التي تصرف عليها مبالغ مالية كبيرة في اليمن.

وأضاف: نفذوا مشاريع لحفر كرفانات بأعماق متفاوتة ما بين (١٠ - ٢٠ - ٣٠) متراً في الأماكن التي تتدفق فيها السيول من الجبال لتغذية المياه الجوفية.

وأشار الرئيس إلى أن الشباب في وقتنا الراهن لا يعرفون كيف كانت الغيول في وادي السحول، الذي يعاني حالياً الجفاف، وأن سكان المنطقة لا يحصلون على الماء إلا بعد الحفر على عمق ٤٠٠ إلى ٥٠٠ متر بل وفي بعض المناطق لا يحصلون على الماء في هذا العمق لأنهم استنزفوا الماء للغات الذي يعود بمرور مادي إيجابي على

من اختصاصات الحكم المحلي: الشرطة المحلية

كل الأجهزة الإدارية

انتخاب المحافظين

انتخاب مديري المديرية

انتخاب مسؤولي المؤسسات

انتخاب مسؤولي إدارات الشرطة

وقال فخامته في كلمته بالمؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة إب الأربعاء الماضي إن كل القضايا تحل بالحوار في إطار السلطة المحلية أو السلطة المركزية أو الأطر الحزبية، فالحوار أفضل وسيلة لمعالجة أية اختلافات أو ثنائيات في الرؤى وتقريب وجهات النظر في كل ما من شأنه خدمة مسيرة التنمية والتحديث في الوطن. وأشار إلى أن هناك عناصر تتعمد الإساءة، للتعديدية الحزبية والسياسية وتستمر في ذلك رغم إرثها بأنها تؤدي لثأر منها إنها بذلك الإذراء سدنغ القيادة السياسية إلى التراجع عن قرارها التاريخي الذي أقرته وأقره كل أبناء الوطن وتم الاستفتاء عليه. وهو التعديدية السياسية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان.

وأضاف: إن هذه أصبحت خيارات وطنية لا تراجع عنها على الإطلاق ومهما كانت المنفصات. وأكد: نحن ضد ارقاء الدماء وأرقاق الأرواح، ونحن مع التنمية والامن والامان والاستقرار والحوار البناء والجاد والهادف. ونوه فخامة إلى أن: المجلس المحلي أنجاز عظيم، وجاء انتهابها في إطار الحرص على توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة شؤون التنمية بما يجسد أهداف الثورة اليمنية المباركة ٢٦١٠ من سبتمبر وال٤٠ من أكتوبر.

وتابع الرئيس بقوله: نحن انتقلنا من انتخاب المجالس المحلية وأمانة عموم المجلس المحلية إلى انتخاب المحافظين، والآن سوف يتم تعديل قانون السلطة المحلية للانتقال إلى الحكم المحلي، بحيث تتحمل كل محافظة وكل وحدة إدارية كامل الصلاحيات والمسؤوليات على أن تقتصر مهام وصلاحيات السلطة المركزية، على البرمجة والتخطيط والإشراف.

وأردف قائلاً: وفي ضوء الانتقال إلى الحكم المحلي ستتحول كل الصلاحيات إلى السلطة المحلية بما فيها الشرطة المحلية وكل الأجهزة الإدارية فهذه ستكون من صلب اختصاصات السلطة المحلية بدلاً من أن تكون مركزية كما كانت عليه في الماضي بل ستكون من صلاحيات السلطة المحلية.

واستطرد فخامته: هذه هي المهام والصلاحيات التي ستتناولها السلطات المحلية والتي تجسد الحكم المحلي بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

وخاطب الرئيس المواطنين قائلاً: ستكون من ضمن مسؤولياتكم انتخاب واختيار المحافظين ومديري المديرية واختيار مسؤولي المؤسسات وإدارات الشرطة بمعنى أنك ستتخضعون كل المسؤولين وتصبح من مسؤولياتكم. واستردك بالقول: طبعاً سيكون هذا التحول في بداية الأمر بمثابة المفاجأة، في أن تنتقل من نظام أنا اسميه مهما كان مركزياً على الرغم من أننا بلد قائم على التعديدية السياسية والحزبية ومهما كانت المنفصات لا يمكن أن نتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية.

وقال فخامته في كلمته: محافظة إب البقلة لها ولأبنائها دور كبير وبع طویل في الثورة اليمنية المباركة (٢٦١٠ سبتمبر ١٤ أكتوبر) حيث قدمت هذه المحافظة البقلة خيرة أبنائها فداعا عن الثورة ومن أجل تثبيت دعائم الثورة والنظام الجمهوري وفي المقدمة الشهيد البطل علي عبدالمعني، ولا داعي أن أعدد الشهداء من هذه المحافظة فقامتهم طوبى.

وتطرق فخامة الرئيس إلى جهود التنمية وخاصة في قطاعي الزراعة والكهرباء.. مبيناً أن إنشاء السدود والحواجز والكرفانات المائية مناط بوزارة الزراعة لكن على السلطة المحلية أن تحدد المناطق ذات الاحتياج وترجعها ضمن خطط التنمية مع مراعاة أن تستفيد من الإطعام الماضية وعدم تكرار التجاوزات السابقة في منح تراخيص للحفارات لحفر أبار المياه بطريقة عشوائية الأمر الذي يتسبب في استنزاف مخزون الأحواض المائية لسقي محاصيل غير غذائية وفي مقدمتها شجرة القات على حساب المحاصيل الغذائية والأشجار المثمرة و البن. ووجه فخامة الرئيس الوزارات المعنية بإيقاف الحفر العشوائي لأبار المياه وإيقاف عمل الحفارات إلا في حالات الضرورة لمياه الشرب

المزارع ولهذا هو يقوم باستنزاف المياه دون أي استشارة للعواقب الوخيمة لذلك على الزراعة بشكل عام.

وقال فخامة الرئيس: تعد عامين سنحلي المياه من الماء ونضخ المياه إلى تعز ومن تعز الأرض باتجاه إب لأنها تتخرب وبذلك نفقد كمية من المياه وهذا عمل غير علمي وغير سليم. مؤكداً أن من مهام وزارة الزراعة والري إرشاد المزارعين.

وفيما يتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية قال فخامة الرئيس: إن شاء الله تعالى في نهاية شهر يوليو سوف تدخل في الخدمة طاقة الغازية وهذا سيخفف نوعاً ما من حدة المشكلة القائمة في التوليد الكهربائي.. وعلى الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء والطاقة إزالة المناقصة الخاصة بالمحلتين الثانية والثالثة لمحطة مارب الغازية ومعبور والتين ستوفران الكهرباء بمطاقة تبلغ ٨٠٠ ميجاوات. كما أن على الحكومة التجهيز بإنزال المناقصات المتعلقة بالطاقة الكهربائية في أسرع وقت ممكن.

وتابع فخامته: لا تنمية ولا صناعة بدون طاقة كهربائية، وإن شاء الله يتم إنشاء محطة أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية في ميناء بلحاف واستخدام الغاز الطبيعي المسال والذي سيتم تصديره في شهر يوليو القادم لتغذي الطاقة المولدة من ميناء بلحاف محافظات شبوة وأبين وحضرموت والمهرة.

وشدد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الحكومة بأن تسرع في تنفيذ هذه التوجهات وعدم وضعها في الأدراج وعلى الحكومة كذلك الاهتمام بالشرايع الإنتاجية الصناعية والزراعية.

ولفت إلى التوجهات الصادرة للحكومة بمنع العلاج في الخارج خاصة بعد افتتاح المستشفى العسكري بقدرة استيعابية ٤٥٠ سريراً ومستشفى الشرطة بقدرة استيعابية ١٦٠ سريراً وتم تجهيزهما بأحدث التقنيات الطبية.

وقال فخامته: الصالات الصحية والمستعصبة يتم إختلتها بقرار طبي متفق عليه من لجنة تشكل من قبل الحكومة سواء في إب أو صنعاء أو تعز ويكون معتمداً، لأن يأتي أحد إلى باب الرئاسة أو رئاسة الوزراء بقرار طبي من أي طبيب ويريد تذاكر ومصاريف فهذا مرفوض نحن استقدمنا أطباء من خبرة الأطباء سواء من ألمانيا أو الهند فلماذا الذهاب إلى الخارج للعلاج.

وتابع: نحن على استعداد لمعالجة الحالات المستعصبة والصعبة إذا لزم الأمر في المستشفيات الخاصة في صنعاء أو في أي مستشفى في الجمهورية وعلى حساب الدولة بحيث يكون المريض بجانب أسرته وفي وطنه.

ودعا فخامته إلى تشجيع الأطباء اليمنيين وإعطائهم الثقة لأن الكثير منهم قادرون على معالجة الحالات المستعصبة والصعبة. وأعرب فخامة الرئيس عن أسفه من اعتقاد البعض أن علاجه لا يمكن أن يكون في الخارج في حين أنه لا يعاني من أي مرض يستدعي السفر للخارج بل يستسهلون الأمور لتوافر تذاكر السفر إلى القاهرة والأردن... ممنعتهم للمؤتمر التوفيق والنجاح.

وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية في بداية كلمته أن انعقاد المؤتمر الموسع للسلطة المحلية باب أهمية كبيرة كونه يضم ممثلين لكل الفعاليات المحلية السياسية والاجتماعية والثقافية ويعكس مناقشة كل هموم المحافظة بهدف تشخيص كافة الصعوبات والأشكاليات وبلورة حلول إيجابية لمعالجتها، وماعتذر حسمه في المؤتمر الفرعي بالمحافظة بالإمكان بحثه مع الحكومة والجهات المركزية. ■



مؤتمرات المجالس المحلية وفواهل المشترك

سالم باجميل

■ أثنى المؤتمر الشعبي العام بما لا بدع مجالاً لذلك أنه تنظيماً سياسياً جامهياً قائداً ورائداً يمثل ضمير وعقل الشعب اليمني في الحاضر والمستقبل في اليمن الجديد.. يمن الوحدة والديمقراطية والعدل والإنصاف.

هكذا ينبغي أن يفهم الإنسان الجديد اليمن الذي نريد.. بمن الإخاء الوطني والمحبة والمساواة.. ليس من اليمن واليمنيين في شيء من ممارس الإساءة والآذى بين أوساط أبناء اليمن الجديد.

نحن نريد ليمتنا الحاضر أن يتجه بالكامل نحو المستقبل وأن يبذل جهوداً جبارة على كافة الصعد.. ثم أننا نعتقد أن الخلائق من أبناء الشعب اليمني يتنازكوننا فيه هذا التوجه الوطني الأصيل.

الجدير بالإشارة أن عقد مؤتمرات المجالس المحلية في عموم محافظات الجمهورية التي خطط لها ويقودها المؤتمر الشعبي العام والدولة والحكومة، تمثل في دلالتها الجدية خطوة عملية مهمة على طريق التعرف على مشاكل التطور وقضايا الشعب في الوطن اليمني.

فلا غرو أن تشخيص القضايا وإتقان عرضها بشكل البداية الضرورية في البحث الدائم ووضع الحلول والمعالجات الصحية لها.. لا تحير ولا أعظم من الاعتراف الصريح بوجود المشاكل التي جاءت في خطاب الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول للمؤتمر الشعبي العام الأمين العام، إلا العمل والتضال لتجاوزها.

لعلنا لا نحيد عن جادة الصواب إذا ما زعمنا أن عقد مؤتمرات المجالس المحلية بمثابة حجر الزاوية في بناء صرح حكم محلي واسع الصلاحيات الذي سيخفف مشاكل المجتمع اليمني ولن يدع أحداً من أبناء الوطن يتخاطف مع السياسيين الانتهازيين الذين يذرفون في الوقت الراهن نوع التماسيح على وجودها، ساعين بكل ما لديهم من لؤم وخداع على توظيفها في الاتجاه المعاكس للوحدة الوطنية والامن والأمان والتنمية.

لبعض أبناء اليمن في طريق العمل والنضال بهضم الرجال والنساء من جيل الوحدة والتحديث.. والنصر بعون الله تعالى سيكون الحليف المنتظر بكل تأكيد.

الوطن اليمني أرضاً وإنساناً يستحق من الحركة السياسية اليمنية تكاملها جهوداً وطنية استثنائية لو أن القيادة الحزبية وعلمون الحاشيات والشروريات الوطنية التاريخية والعلمية.. ولكن هؤلاء وأولئك الإخوة عالقون منذ وقت ليس بالبعيد في مصالحيهم الذاتية الضيقة وليس لديهم شعور باهمية التصحية بقليل أو كثير مما لديهم من امتيازات لصالح الوطن والشعب، ولا يدري أحد متى وكيف لهؤلاء وأولئك أن يتخلصوا من متاعبهم وأمراضهم الذاتية حتى يسعد الوطن والشعب بمشاركتهم حقيقة لهم تهدف إلى بناء وإعمار الأرض والإنسان في اليمن.

في تقدير الكثيرين من المراقبين السياسيين للشأن اليمني، أن التاريخ لن يغفر لأهل المشترك لغوهم السياسي حول مسارات النضال الوطني الحزبي والديمقراطي والتحتوي، الذي شجع خصوم التحزب الوطني اليمنية ذوي النزعات المذهبية والانفصالية في البلاد.



محمد يحيى شنيف

خريجوا التعليم الفني والمهني

■ التعليم.. وتجويد مخرجاته، من أبرز المهام التي تضمنها البرنامج الانتخابي للقائد الوطني علي عبدالله صالح.. حيث أكد المحور السابع من البرنامج، على توفير أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم "نوعي، جيد، وتنفيذاً لذلك، حرصت الحكومة برئاسة الأستاذ الدكتور علي محمد مجور، العمل على تشجيع التعليم الإلهي والخاص والسعي الدائم لتوسيع البنى التحتية، وبناء القدرات، وتطوير وتحديث المنهاج التعليمي والتربوي.. والقيام بتشجيع الاستثمار والشراكة في قطاع التعليم بمختلف مستوياته.

وفي هذا السياق.. نجد أن التعليم الفني والمهني، يجذب الاهتمام به في ضوء احتياجات سوق العمل على المستويين المحلي والخليجي.. ومنحه الأولوية، كهدف اقتصادي واجتماعي، يمثل أحد أهم الموارد البشرية، النوعية للعمل التنموي، وفقاً لتغيرات السوق، وزيادة الطلب عليه.

الحكومة في تقريرها الأخير، المقدم للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، حول تنفيذها للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية فيما يخص التعليم الفني والمهني، أكدت بشدة على أهمية دعم وتشجيع التعليم الفني والمهني وتطويره، لاستيعاب مخرجات التعليم الثانوي وتحقيق الأهداف الوطنية لتأمين تلبية متطلبات سوق العمل في الداخل والبلد المجاورة.. وفي إطار الإجراءات الخاصة بالتطوير والإصلاح المؤسسي والتشريعي، وبناء القدرات لقطاع التعليم الفني، تم إصدار القانون الخاص به.. وأقر مجلس الوزراء اللوائح التي تقدم بها العزيز الأستاذ الدكتور إبراهيم عمر حجري وزير التعليم الفني المهني، بهدف تطوير مستويات الأداء وتجويد مخرجاته.. ووضع الإجراءات اللازمة للتطبيق مع وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، وبغية تلبية ذات العلاقة بالتعليم الفني والمهني الرسمية والأهلية والخاصة، باعتبار أن وزارة التعليم الفني هي المسؤولة عن هذا القطاع التعليمي.

الآن كل الجهود التي بذلت، لإزالة "محلك سر.. لأن خريجي كليات ومعاهد التعليم الفني والمهني، وبخاصة أولئك الذين حصلوا على شهادات فنية ومهنية من كليات ومعاهد القطاع الإلهي والخاص، لم تقبل مهلاتهم لدى وزارة الخدمة المدنية وفروغها بالمحافظات، رغم أن كافة الشروط والضوابط القانونية واللوائح منطبقه على تلك المعاهد والكليات الأكاديمية، ولديهم تراخيص الإنشاء الرسمية من قبل وزارة التعليم الفني، التي تشرف على العملية التعليمية منذ البداية وحتى مرحلة تخرج الطلاب، وقد أصدر وزير التعليم الفني تعميماً للخدمة بذلك لقيول الخريجين في سوق العمل.

وبما أن الخريجين الدكتور يحيى الشعبي وزير الخدمة وتأنبه الأستاذ نبيل شمسان، ليس لديهم علم بالمشكلة.. وأن الروتين الإداري في الوزارة هو سبب تأخير إصدار تعميم لفرغ الخريجين فيقول توظيف خريجي التعليم الفني.. والذين يقفون طوابير أمامها.. هذا الأمر سيؤدي إلى إثارة الفوضى، وعزوف الأبناء عن الالتحاق بالتعليم الفني.. لأنهم سيصبحون ضحايا، وعرضة للبطالة.. وبالتالي تعود المشكلة للمربع الأول من إشكالية التعليم في كافة المستويات.

نامل من وزارة الخدمة الإسراع في حل القضية، حتى يبق المستثمر بحقيقة الشراكة بين الحكومة والقطاع وحتى لا يؤثر على القبول والتسجيل الخاص في مجال التعليم الفني، وتقلل هذه الكليات النوعية أوبائها.

أخي المواطن أنت مدعو لأن تكون مضيفاً ومرشداً سياحياً لزوار اليمن

www.yementourism.com

<p>الغنوان</p> <p>الجمهورية اليمنية - صنعاء - منطقة عصرا امام مستشفى سبلاس مترفع من شارع الزبييري</p> <p>تليفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨-٤٧٢٨٦٠-٤٧٢٨٦١)</p> <p>فاكس (٢٠٨٩٢٢) - ص.ب: ٣٧٧٧</p>	<p>الإشراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة</p> <p>اسعار الاشتراكات:</p> <ul style="list-style-type: none"> الشركات والمؤسسات الأجنبية: ٢٠٠ دولار الشركات والمؤسسات اليمنية: ٥٠٠٠ ريال 	<p>سكرتيرا التحرير</p> <p>محمد صالح الجراي</p> <p>توفيق عثمان الشرعبي</p>	<p>نائب مدير التحرير</p> <p>عبد الوالي المذابي</p> <p>يحيى علي نوري</p>
		<p>مدير التحرير</p> <p>أمين الوائلي</p>	<p>الميثاق</p> <p>معلومات</p>